الأمم المتحدة

E/2021/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 May 2021
Arabic
Original: English

دورة عام 2021

23 تموز/يوليه 2020 – 22 تموز/يوليه 2021

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2020-2021

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزا لأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2020-2021.

090621 070621 21-06402 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2020-2021

موجز

يتضمن هذا التقرير النقاط البارزة في عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2020 وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2021. وخلال تلك الفترة، واصلت اللجنة الاقتصادية البناء على تقاليدها المتمثلة في القيادة المستندة إلى الفكر الابتكاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتعزيز دورها كمركز فكر رائد في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واصلت اللجنة الاقتصادية أيضا تعزيز دورها الرئيسي المتمثل في الدعوة إلى عقد الاجتماعات عن طريق تعزيز المنصات الحكومية الدولية والمنصات المتعددة أصحاب المصلحة، وتوفير حيز للحوار بشأن السياسات العامة، وبناء توافق الآراء، والتعلم من الأقران، وتنظيم المناقشات بشأن وضع المعايير أو القواعد، فضلا عن تقديم الدعم التشغيلي والتعاون التقني وبناء القدرات والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها. ولمساعدة الدول الأعضاء على تقييم ومعالجة الآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، أطلقت اللجنة الاقتصادية مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحللت آثار الجائحة على مجموعة واسعة من القطاعات ورصدت، بالاشتراك مع المنسقين المقيمين، الاستجابات على صعيد السياسات العامة في الدول الأعضاء. واستضافت اللجنة الاقتصادية أيضا سلسلة من الاجتماعات المواضيعية على الإنترنت مع السلطات الرفيعة المستوى وأعدت تحليلات لمعالجة حالة مجموعات وقطاعات محددة في سياق الجائحة ولاستحداث استجابات على صعيد السياسات العامة. وقدمت اللجنة الاقتصادية المساعدة إلى الدول الأعضاء بوصفها أمانة فنية لهيئاتها الحكومية الدولية الفرعية وعملياتها الإقليمية، التي توفر منصة لخطط العمل الإقليمية التي ستدخل حيز النفاذ، بما في ذلك التزام سانتياغو، وهو صك إقليمي للتصدي لأزمة كوفيد-19 فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؛ والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)؛ والإعلان السياسي بشأن التعافي المستدام والمرن والشامل للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يدعو المجتمع الدولي إلى مراعاة المشاكل المحددة للبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وتواصل اللجنة الاقتصادية اتخاذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مخططا أساسيا للتعافي مع وضع المساواة والاستدامة في مركزه. ولدعم تنفيذ خطة عام 2030 وتعزيز الصلة بين البرامج الإنسانية والإنمائية في المنطقة، تتعاون اللجنة الاقتصادية مع الدول الأعضاء، و 19 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين في وضع خطة التنمية الشاملة للسلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس، التي طلبها رؤساء البلدان الأربعة لمعالجة الأسباب الهيكلية للهجرة. وفي سياق بدء تنفيذ إصلاح ركيزة التنمية بالأمم المتحدة، تعمق اللجنة الاقتصادية تعاونها مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة، ولا سيما من خلال منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أنشئت حديثا. ومن الأمثلة على ذلك المنصة الإقليمية لإدارة المعارف لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أنشئت المنصة في إطار التنسيق التقني للجنة، بالتنسيق الوثيق مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة، باعتبارها منصة مشتركة للمعارف والبيانات لجميع المعلومات الإقليمية المتعلقة بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويختتم التقرير بعرض عام للشراكات التي أقامتها اللجنة الاقتصادية مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية الأخرى لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة ومعالجة الآثار القصيرة والطويلة الأجل للجائحة مع إبقاء خطة عام 2030 في الاعتبار.

أولا - مقدمة

1 - ما فتئت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ووسائل تنفيذها، توجه عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتزامن مع دعمها الدول الأعضاء في التصدي للآثار المتعددة الأبعاد للجائحة. ويتألف هيكل برنامج عمل اللجنة الاقتصادية من 13 برنامجا فرعيا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة بيئيا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال التعاون الدولي، وذلك بإجراء بحوث تطبيقية وتحليلات مقارنة للعمليات الإنمائية، وتوفير ما يتصل بذلك من خدمات معيارية وخدمات تتعلق بتنمية القدرة التشغيلية وبالتعاون التقني وخدمات استشارية دعما لجهود التنمية الإقليمية.

2 - ولتحقيق هذه الأهداف، واصلت اللجنة الاقتصادية توفير مساعدتها القيّمة للدول الأعضاء من خلال الجمع بين وظائفها الرئيسية الثلاث: أداء العمل التحليلي والمعياري في دورها كمركز فكر رائد فيما يتعلق بالتفكير الابتكاري في المنطقة؛ والجمع بين القادة والخبراء الإقليميين من خلال منصاتها الحكومية الدولية وهيئاتها الفرعية، بفضل صلاحية الدعوة الى عقد الاجتماعات التي تتمتع بها؛ ومن خلال دورها التنفيذي، المتمثل في توفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية ومنتديات التعلم من الأقران، التي ترتكز على البيانات والتحليل الدقيق القائم على الأدلة وفهم واقع المنطقة. وتواصل اللجنة الاقتصادية أيضا تشجيع اتباع نهج متكامل ومتعدد القطاعات لتحقيق التنمية، وتتيح إمكانية الإعراب عن الرأي للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما فيها البلد الوحيد في المنطقة الذي ينتمي لفئة أقل البلدان نموا، وهو هايتي، وللبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والبلدان المتوسطة الدخل.

3 - وتعمق اللجنة الاقتصادية أيضا تعاونها مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الموجودة في المنطقة، ولا سيما مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ومن خلال منصة التعاون الإقليمي الجديدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي توحد جميع الكيانات عبر ركائز الأمم المتحدة الثلاث (الشؤون الإنسانية؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان؛ والتنمية) من خلال العمل دعما للتنمية. ورئيسة المنصة هي نائبة الأمين العام، ونائبا الرئيسة هما الأمين التنفيذي للجنة والمدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتحدد منصة التعاون الإقليمي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بوصفها مخططها الأساسي التوجيهي من أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تتجاوز حدود البلدان وتيسير العمل المشترك لتعظيم إمكانات وقدرات وأصول أعضائها دعما للدول الأعضاء والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

4 - وإضافة إلى ذلك، وبغية دعم متابعة ورصد التقدم المحرز في إنجاز خطة عام 2030 في الأجلين المتوسط والطويل، واستجابة للطلب المقدم من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أطلقت اللجنة الاقتصادية مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يجمع ويقدم معلومات عن السياسات العامة التي تنفذها بلدان المنطقة البالغ عددها 33 بلدا للحد من تأثير جائحة كوفيد-19 بدعم من المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، ومكتب التنسيق الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على وجه الخصوص. وأصبحت اللجنة الاقتصادية منصة إقليمية للمعارف توفر مصدرا للمعلومات، وبيانات محددة جغرافيا وتحليلا للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن الجائحة على الصعيدين الوطني والقطاعي. وعلاوة على ذلك، نشرت اللجنة الاقتصادية 10 تقارير

خاصة عن كوفيد-19 تركز على التأثير الاجتماعي الاقتصادي للجائحة وعقدت عبر الإنترنت اجتماعات حكومية دولية وحوارات بشأن السياسات مع الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى في قطاعات مثل المالية، والتنمية الاجتماعية، والعلم والتكنولوجيا، والمرأة والإحصاءات.

5 - وفي سياق خطة عام 2030، يعكس إصلاح الأمم المتحدة الذي وافقت عليه الدول الأعضاء رؤية الأمين العام ومقترحاته لإعادة تنظيم الهيكل الإقليمي لدعم البلدان الأعضاء في سعيها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال التعاون وتكامل جميع القدرات والجهود الممكنة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وبهذه الروح، أنشئت المنصة الإقليمية لإدارة المعارف لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[1]، المعروفة أيضا باسم "بوابة أهداف التنمية المستدامة"، التابعة لمنصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بقيادة اللجنة الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبتنسيق مع جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المنطقة، وكذلك مع مكتب تنسيق التنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتشكل منصة إدارة المعارف، التي تديرها اللجنة الاقتصادية من الناحية التقنية، نقطة اجتماع ونقطة مرجعية لجميع المعلومات الإقليمية المتصلة بالأهداف، بما في ذلك الأنشطة، والهيكل الإقليمي، وموارد المعلومات، والإحصاءات، والبيانات الإقليمية، والأدوات التحليلية المحددة التي وضعتها الأمم المتحدة ووفرتها استجابة لاحتياجات البلدان الأعضاء. وهي تقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ خطة عام 2030 على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وعن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف.

6 - ويصف هذا التقرير مساهمة اللجنة الاقتصادية في الفترة من أيار/مايو 2020 إلى نيسان/أبريل 2021 في تحقيق خطة عام 2030 في سياق جائحة كوفيد-19، بالشراكة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في المنطقة وخارجها لتحقيق تعاف تحويلي، في ظل المساواة والاستدامة للجميع.

ثانيا - النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة

ألف - صياغة تعاف تحويلي في ظل المساواة والاستدامة للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سياق كوفيد-19 ولبناء مستقبل أفضل

7 - توقع الجائحة تأثيرا صحيا كبيرا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومنذ أن أُبلغت منظمة الصحة العالمية بأول حالة إصابة بكوفيد-19 في أوائل عام 2020، أبلغت جميع بلدان المنطقة عن حالات إصابة. غير أن ما بدأ كأزمة صحية أصبح أزمة اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، حيث تمثل المنطقة واحدة من أكثر المناطق تضررا وتواجه أسوأ ركود اقتصادي منذ 120 عاما. وتؤثر تداعيات الجائحة في التوقعات والسيناريوهات الاجتماعية الاقتصادية للمنطقة. ووفقا للجنة، تقلص الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة 7,7 في المائة في عام 2020، مما يترك تأثيرا سلبيا على وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغاياتها لعام 2030 ويؤدي إلى إبطائها. وعلى الرغم من أنه يتوقع أن تؤكد الاتجاهات التي كانت سائدة قبل الجائحة نفسها من جديد في كثير من الحالات خلال السنوات القادمة، فإن

(1) متاحة على https://agenda2030lac.org/en.

ذلك لن يكون كافيا دائما لتعويض الخسائر. وتقدر اللجنة الاقتصادية أن معدل الفقر المدقع بلغ 12,5 في المائة ومعدل الفقر بلغ 33,7 في المائة في عام 2020. وهذا يعني ضمنا أن 209 ملايين شخص كانوا يعيشون في فقر بحلول نهاية عام 2020، أو بزيادة قدرها 22 مليون شخص عما سجل قبل عام. ومن هذا المجموع، يعيش 78 مليون شخص في فقر مدقع، أو بزيادة قدرها 8 ملايين شخص عما سجل في عام 2019. وتخلف الزيادة في الفقر المدقع والفقر بسبب الجائحة عواقب ليس فقط على المدى القصير ولكن أيضا على آفاق تحقيق أهداف خطة عام 2030.

8 - وفي هذا السياق، سارعت الهيئات الفرعية والاجتماعات الحكومية الدولية للجنة، التي تدعم تنفيذ خطة عام 2030 بالتآزر مع الخطط الإقليمية الأخرى، إلى التكيف مع الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بالتحول من الاجتماعات التي تُعقد بالحضور الشخصي إلى الاجتماعات الافتراضية من أجل إبقاء قناة حوار مفتوحة مع السلطات القطاعية وجعل المشاركة على أوسع وأنشط قدر ممكن. ويدعى وزراء وسلطات رفيعة المستوى من الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في اللجنة، وممثلون لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومنسقون مقيمون، وخبراء دوليون، وأكاديميون، وممثلون للقطاع الخاص والمجتمع المدني، من بين آخرين، إلى تبادل الدروس المستفادة والخبرات، وتحديد مجالات المساعدة التقنية المتبادلة والتعاون الدولي بشأن القضايا الملحة لمعالجة الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للجائحة، بالتزامن مع إحراز تقدم في تنفيذ خطة عام 2030 والتركيز على فئات معينة أكثر ضعفا من غيرها.

9 - ونظمت اللجنة الاقتصادية سلسلة من الاجتماعات عن طريق الإنترنت وأعدت تحليلات لمعالجة حالة فئات محددة في سياق الجائحة. وفي عدد عام 2020 من منشور "المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية"[(2)] الصادر عن اللجنة، حللت اللجنة الاقتصادية التأثير الاجتماعي لتداعيات جائحة كوفيد-19 واستعراضات اتجاهات الإنفاق الاجتماعي العام في بلدان المنطقة، بما في ذلك الآثار غير المتكافئة للجائحة على المرأة، ووجهت نداء للاستثمار في اقتصاد الرعاية باعتباره قطاعا استراتيجيا للتعافي في ظل تحقيق المساواة. وفي عام 2020، نظمت اللجنة الاقتصادية بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتفاقات التي اعتمدت في إطار توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، عقد حواراتٍ ركزت على الصحة الجنسية والإنجابية، والمهاجرين، وكبار السن، والمنحدرين من أصل أفريقي، والأشخاص ذوي الإعاقة، وحوارٍ خاص بشأن منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية.

10 - وبالمثل، خلال الاجتماع الرابع لرؤساء المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد افتراضيا في 13 كانون الثاني/يناير 2021، وفي إطار المنتدى الوزاري الثاني عشر للتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي نظم بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، وافقت الدول الأعضاء على خطة تنفيذ البرنامج الإقليمي للتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع[(3)]، التي حددوا فيها الأولويات الرئيسية لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية وسياسات الإدماج الاجتماعي من أجل تحقيق تعاف في ظل المساواة في المنطقة. وكان الاجتماع أيضا مناسبة لعرض مرصد كوفيد-19

(2) ECLAC, "Social Panorama of Latin America 2020", March 2020، متاح على https://repositorio.cepal.org/handle/11362/46688.

(3) انظر الاتفاق الذي اعتمد في الاجتماع الرابع، المتاح على https://www.cepal.org/sites/default/files/events/files/2100012_mds.4_agreements_adopted.pdf.

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي أنشـــأته اللجنة، وهو قاعدة بيانات واســـعة النطاق عن تدخلات الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشـــتراكات في بلدان المنطقة لمعالجة التأثير الاجتماعي للجائحة. ويشكل مستودع المعلومات العام هذا موردا رئيسيا لتحليل السياسات الاجتماعية.

11 - وخلال الاجتماع الستين لرؤساء المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد افتراضـيا في الفترة من 23 إلى 25 شـباط/فبراير 2021، وتشـاركت في تنظيمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصـادية بوصـفهما أمانة المؤتمر، أبلغت البلدان الأعضـاء عن التقدم المحرز في تنفيذ التزام سانتياغو، وهو الصك الإقليمي للاستجابة لأزمة كوفيد-19 في ظل المساواة بين الجنسين[4].

12 - وتجدر الإشـارة إلى الاتفاق الإقليمي بشـأن الوصـول إلى المعلومات والمشـاركة العامة والعدالة في المســائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسـكاســو)، الذي اعتمد في إسـكاســو، كوستاريكا، في 4 آذار/مارس 2018، والذي يمثل المعاهدة الوحيدة المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المســـتدامة (ريو+20) وأول معاهدة بيئية لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[5]. وهو أيضـــا الاتفاق الأول في العالم الي يُلزم تحديدا دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحماية المدافعين عن حقوق الإنسـان في المسـائل البيئية. وبعد اسـتيفاء الشـروط المطلوبة بموجب المادة 22، بتصـديق الأرجنتين والمكسيك في 22 كانون الثاني/يناير 2021، دخل اتفاق إسكاسو حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 2021.

13 - وفي نيسان/أبريل 2021، تشاركت اللجنة الاقتصـادية والمنظمة الدولية للهجرة في إجراء الاستعراض الإقليمي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع عدة أعضاء آخرين في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، التي سعت إلى المساعدة في تحديد إنجازاتهم، وأولوياتهم والثغرات المتعلقة بتنفيذ الميثاق العالمي من أجل الهجرة في المنطقة.

14 - وخلال دورة اللجنة الاقتصـــادية لعام 2020، وهي الدورة الأولى في تاريخها التي تعقد افتراضـــيا، قدمت اللجنة مقترحا شـــاملا بشـــأن نموذج إنمائي متحول في المنطقة بعد كوفيد-19، أقرته جميع البلدان الأعضـاء في المنطقة. وقد عرضـت هذه المقترحات في الوثيقة المعنونة "بناء مسـتقبل جديد: تحقيق تعاف كفيل بإحداث تحول في ظل المســاواة والاســتدامة"[6]، التي تدعو إلى بناء مســتقبل جديد في المنطقة من خلال دفعة كبيرة نحو الاسـتدامة على أسـاس خطة عام 2030. ويتطلب ذلك مواثيق اجتماعية وسـياسـية لضـمان أن تصـبح أهداف التنمية المسـتدامة سـياسـات حكومية، بمشـاركة المجتمعات المحلية، والأعمال التجارية والنسـاء والشـباب. وفي المقابل، هناك حاجة إلى أشـكال جديدة من الحوكمة العالمية لتوفير المنافع العامة العالمية، مثل الرعاية الصـــحية الشـــاملة (بما في ذلك توفير لقاحات كوفيد-19 للجميع)، والأمن المناخي وحماية الغلاف الجوي، والاسـتقرار المالي، والسـلام وحماية حقوق الإنسـان. وسـلط الضـوء على جوانب تعددية الأطراف، والتضـــامن والتعاون الدولي، التي يجب أن تكون في صـــميم الجهود الدولية، باعتبارها السبيل الحقيقي الوحيد للخروج من هذه الأزمة غير المسبوقة. ويجب أن تستمر البلدان في استلهام

(4) متاح على https://conferenciamujer.cepal.org/14/sites/crm14/files/20-00087_crm.14_santiago_commitment.pdf.

(5) متاح على https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/43583/1/S1800428_en.pdf.

(6) ECLAC, "Building a new future: transformative recovery with equality and sustainability", 2021، متاح على https://www.cepal.org/sites/default/files/publication/files/46226/S2000665_en.pdf.

مبدأ خطة عام 2030 المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب في اتخاذها القرارات في مرحلتي الاستجابة والتعافي، بالتزامن مع تنفيذها أهداف التنمية المستدامة.

15 - وفي دورة اللجنة، اعتمد وزراء خارجية بلدان المنطقة إعلانا سياسيا بشأن التعافي المستدام والمرن والشامل للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[7]، يعكس توافق آراء واسعا على أن الجائحة كشفت عن أوجه عدم المساواة والهشاشة في بلدان المنطقة وعلى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار المشاكل المحددة للبلدان المتوسطة الدخل في المنطقة والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

16 - وإضافة إلى ذلك، خلال الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي ترأسته كوستاريكا وعقد افتراضيا تحت رعاية اللجنة الاقتصادية في الفترة من 15 إلى 18 آذار/مارس 2021، قدمت اللجنة الوثيقة المعنونة "البناء على نحو أفضل في المستقبل: العمل من أجل تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030"[8]. ومثلت الوثيقة التقرير الرابع عن التقدم المحرز والتحديات القائمة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي تسلط الضوء على أن بلدان المنطقة تظهر التزامها بخطة عام 2030 بإنشاء آليات وطنية لتنفيذها ومتابعتها، وأن 28 بلدا في المنطقة قدمت بالفعل استعراضات طوعية وطنية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وأن 11 بلدا سيقوم بذلك في عام 2021. ولكن الأزمة زادت من إمكانية عدم تحقيق أهداف خطة عام 2030، وهي تعرض طابعها الشمولي للخطر. وتبين جميع الاتجاهات الواردة في الوثيقة أن نسبة غايات أهداف التنمية المستدامة التي تأخذ طريقها إلى التحقق لا تتجاوز الثلث. وخلال هذه المناسبة، أكدت بلدان المنطقة من جديد التزامها بخطة عام 2030، التي تشكل دليلا لتلبية الاحتياجات الناشئة عن جائحة كوفيد-19، وأبرزت أن الجائحة تتيح فرصة لمعالجة مشكلتين هيكليتين رئيسيتين في المنطقة - الفقر وعدم المساواة - ولتنشيط تعددية الأطراف والاستجابة الإقليمية للجائحة، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية الحصول على اللقاح ووسائل تنفيذ جدول أعمال عام 2030، على نحو ما يرد في الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي التي اعتمدتها بلدان المنطقة في الاجتماع[9].

(7) متاح على https://periododesesiones.cepal.org/38/sites/pses38/files/political_declaration_of_latin_america_and_the_caribbean_-_final_23.10_ing.pdf.

(8) ECLAC, "Building forward better: action to strengthen the 2030 Agenda for Sustainable Development", 2021، متاح على https://www.cepal.org/sites/default/files/publication/files/46696/S2100124_en.pdf.

(9) Forum of the Countries of Latin America and the Caribbean on Sustainable Development, "Intergovernmentally agreed conclusions and recommendations of the Fourth Meeting of the Forum of the Countries of Latin America and the Caribbean on Sustainable Development", 2021، متاح على https://foroalc2030.cepal.org/2021/en/documents/intergovernmentally-agreed-conclusions-and-recommendations-fourth-meeting-forum-countries.

باء - مثال على التقدم المحرز نحو تنفيذ التنمية المستدامة والشاملة للجميع: خطة التنمية الشاملة للسلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس

17 - تهدف خطة التنمية الشاملة للسلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس، التي طلبها رؤساء البلدان الأربعة من اللجنة، إلى ضمان أن تكون الهجرة من بلدان أمريكا الوسطى الشمالية وجنوب شرق المكسيك آمنة ومنظمة ونظامية، مع معالجة أسبابها الهيكلية. وتهدف الخطة، في جملة أمور، إلى الإسهام في التنمية المستدامة عن طريق حفز النمو الاقتصادي، وتعزيز إمكانية حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وضمان الحقوق طوال دورة الهجرة والتشريد القسري. ويقوم بتنسيق الخطة الأمين التنفيذي للجنة، بصفته رئيس آلية التنسيق الخاصة بالخطة، التي أنشأتها نائبة الأمين العام. واستفادت المبادرة من التشاور المستمر مع السلطات الوطنية، ومن دعمها، ومن مساهمات عدد من المؤسسات، بما في ذلك 19 من وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومكتب تنسيق التنمية الإقليمي، والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية للبلدان الأربعة المشمولة بالخطة. وأعربت الحكومات الأربع عن اهتمامها بالتشارك في عقد مؤتمر دولي لإطلاق الخطة، يعقد في النصف الأول من عام 2021، بالاشتراك مع الأمين العام ورئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وسيدعى رؤساء الدول الأربعة والسلطات الأخرى ذات الصلة، وشركاء التعاون الرئيسيون، والمؤسسات المانحة، ومصارف التنمية الإقليمية.

ثالثا - تعزيز وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

18 - فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات، حثت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في اجتماعها العشرين الذي عقد عن طريق الإنترنت في نيسان/أبريل 2021، البلدان على زيادة إنتاج الإحصاءات الوطنية لتعزيز رصد خطة عام 2030 في أبعادها الثلاثة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، مع التسليم بالحاجة إلى توحيد المنهجيات وضمان الإنتاج المنتظم للبيانات المتعلقة بالمؤشرات البيئية بسبل من بينها إدماج الوحدات المتخصصة في البرامج والميزانيات المؤسسية، ووضع استراتيجيات وخطط وطنية للتنمية الإحصائية وإنشاء لجان تنسيق مشتركة بين الوكالات، وهي لجان ضرورية نظرا للطابع الشامل للتنمية المستدامة. وفي عام 2020، عقدت شبكة نقل المعارف التابعة للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين أكثر من عشرة اجتماعات افتراضية لتبادل الخبرات والتوصيات المتعلقة بالتحديات التي تواجهها البلدان والحلول التي اعتمدتها في جهودها الرامية إلى مواصلة إنتاج الإحصاءات أثناء الجائحة. وأقرت الاجتماعات بدور الإحصاءات الرسمية في وضع السياسات العامة الرامية إلى التخفيف من آثار الطوارئ الصحية وفي التعافي الاقتصادي بعد انحسار الجائحة. وشجع المؤتمر الإحصائي للأمريكتين الوكالات على إعداد إحصاءات رسمية للبناء على الممارسات الجيدة التي نفذت خلال تلك الفترة لتعزيز العمليات الإحصائية ونوعية البيانات والإحصاءات الرسمية والمصنفة. ووجه الانتباه أيضا إلى أهمية أن ترصد البلدان الموارد اللازمة لاستمرار الإنتاج الإحصائي، وعلى وجه الخصوص، أن تكفل التنفيذ السليم لجولة تعداد السكان لعام 2020، نظرا لمدى أهميتها بالنسبة للسياسات العامة وللعمليات الإحصائية الأخرى.

19 - وفيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، شددت البلدان في الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في آذار/مارس 2021، على ضرورة

سد الثغرات التكنولوجية، مع مراعاة حماية البيانات وأمن الفضاء الإلكتروني وإيلاء الاعتبار إلى أن ثلث السكان لا يحصلون على التكنولوجيات الرقمية إلا بشكل محدود أو لا يحصلون عليها على الإطلاق وأن 46 في المائة من الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 12 سنة يعيشون في أسر مشتتة ولا يمكنهم من ثم الحصول على التعليم عن طريق الإنترنت[10]. ويجب توسيع نطاق الحصول على التكنولوجيا، الأمر الذي سيتطلب إقامة روابط أقوى مع القطاع الخاص، ونقل التكنولوجيات، والاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير، وتطوير القدرات. وفي المؤتمر الوزاري السابع للجنة بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أكدت البلدان أيضا أن الرقمنة ستؤدي دورا رئيسيا في إعادة بناء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعافيها بالتزامن مع النهوض بتنفيذ خطة عام 2030. وفي هذه المناسبة، اعتمدت البلدان برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[11]، الذي يحدد ثمانية مجالات عمل و 39 هدفا محددا للتنفيذ في السنتين المقبلتين ويتضمن قسما عن مكافحة الجائحة والتعافي الاقتصادي. وعلى الرغم من أن التكنولوجيات الرقمية تشكل أدوات أساسية للصمود الاجتماعي والاقتصادي في مواجهة الجائحة، كُشف أيضا عن مشاكل في مجالات إمكانية الوصول، والاستخدام والقدرة على تحمل التكاليف خلال الأزمة. وثمة حاجة بالتالي إلى تعميم إمكانية الوصول باستخدام النطاق العريض، وتعزيز التحول الرقمي المنتج، وتعزيز الثقة والأمن، وتعزيز التعاون الرقمي الإقليمي ومواصلة إنشاء دولة تتسم بالرفاه الرقمي. وفي تموز/يوليه 2020، تناول اجتماع اللجنة التنفيذية لمؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابع للجنة التحديات الناشئة في إطار أزمة كوفيد-19 لتنفيذ جدول أعمال عام 2030 بهدف تعزيز التكامل الإقليمي للصناعة الصحية والنظم الإيكولوجية الرقمية. وأبرزت ثلاثة مجالات للعمل هي: (أ) تنسيق جهود البحث والتطوير؛ (ب) تقليص الفجوات في الوصول إلى المنصات الرقمية واستخدامها؛ (ج) تعزيز قطاع الصحة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويسعى المؤتمر بالتعاون مع البلدان الأعضاء إلى تعزيز تنمية القدرات اللازمة لاستقلالية الرعاية الصحية في المنطقة من خلال تدابير السياسات الصناعية، وشراكات التكامل الاستراتيجي وإنشاء شبكات تبادل للعاملين في مجال البحث والتطوير.

20 - وفيما يتعلق بتمويل التنمية، تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الفجوات الهيكلية في بلدان المنطقة، بالتزامن أيضا مع زيادة حاجتها إلى التمويل لمواجهة حالة الطوارئ. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع في مستويات الديون يعرّض التعافي وقدرة البلدان على تحقيق إعادة بناء مستدامة في ظل المساواة للخطر. وخلال الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، أبرزت بلدان المنطقة أهمية إعادة النظر في الهيكل المالي العالمي، وتعزيز تخفيف عبء الديون، وزيادة التمويل التساهلي، والنظر في مفهوم التنمية في مرحلة انتقالية (لأن تصنيف البلدان على أساس الناتج المحلي الإجمالي ليس نهجا متعدد الأبعاد)، ووضع مصفوفة للضعف (لأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس ضعف اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية). وشاركت اللجنة الاقتصادية بنشاط في مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده التي قادها الأمين العام وحكومتا جامايكا وكندا، مشددة على

(10) انظر ECLAC, “Universalizing access to digital technologies to address the consequences of COVID-19”, 2020، متاح على https://www.cepal.org/en/publications/45939-universalizing-access-digital-technologies-address-consequences-covid-19.

(11) ECLAC, “Digital Agenda for Latin America and the Caribbean”, November 2020، متاح على https://www.cepal.org/en/publications/46440-digital-agenda-latin-america-and-caribbean-elac2022.

المتطلبات والتحديات المحددة للبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية الكاريبية في المنطقة. وإضافة إلى دعم المبادرة التي أطلقتها كوستاريكا لصندوق تخفيف آثار كوفيد-19 الاقتصادية، اقترحت اللجنة الاقتصادية خمسة إجراءات في مجال السياسات العامة للتصدي للتحديات التي يطرحها برنامج تمويل التنمية في الآجال القصير والمتوسط والطويل، مع التشديد أيضا على المبادرات التي يمكن الاضطلاع بها لبناء مستقبل أفضل. ويتمثل إجراء أول في مجال السياسات العامة في توسيع نطاق تقديم السيولة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية وإعادة توزيعها من خلال إصدار واسع النطاق لحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. ومن شأن إصدار جديد افتراضي وتخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة 500 بليون دولار أن يبلغ 56 بليون دولار من الاحتياطيات الدولية الإضافية لاقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويركز إجراء ثان في مجال السياسات العامة على تعزيز التعاون الإقليمي بتحسين قدرة المؤسسات المالية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية على الإقراض والاستجابة، وتعزيز صلاتها بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ومن الضروري أيضا تعزيز التعاون والتنسيق بين المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وما فتئت مصارف التنمية الوطنية تمثل جهات فاعلة رئيسية في توفير التمويل، حيث التزمت بتقديم ما يعادل 93 بليون دولار من الدعم المالي للاستجابة لكوفيد-19.

21 - ويتمثل إجراء ثالث في مجال السياسات العامة في استكمال إمكانية الحصول على زيادة في التمويل بمحاولة إصلاح هيكل الدين الدولي، الذي يمكن أن يشمل إنشاء آلية متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية وإنشاء وكالة متعددة الأطراف لتقدير الجدارة الائتمانية. ويجب أيضا توسيع نطاق مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين لتشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين (أي القطاع الخاص والمؤسسات المتعددة الأطراف) والبلدان المتوسطة الدخل الضعيفة، ويجب تمديدها إلى ما بعد عام 2021.

22 - وينطوي إجراء رابع في مجال السياسات العامة على تزويد البلدان بمجموعة من الأدوات المبتكرة الرامية إلى تحسين القدرة على تسديد الديون وتجنب حالة المديونية الحرجة. وترتبط هذه الأدوات المبتكرة قدرة البلدان على السداد بتعرضها للكوارث الطبيعية وقابليتها للتضرر منها (كما في حالة البنود المتعلقة بالأعاصير) أو بفترات الصعود والهبوط في دورة الاقتصادية (على سبيل المثال من خلال السندات المرتبطة بالدخل أو سندات الدين الحكومية المربوطة).

23 - ويتمثل إجراء خامس في مجال السياسة العامة في أنه يجب إدماج تدابير السيولة وخفض الديون في استراتيجية لتمويل التنمية تركّز على بناء مستقبل أفضل. وينبغي اغتنام الأزمة الحالية ليس كفرصة لإعادة التفكير في خطة تمويل التنمية للبلدان المتوسطة الدخل فحسب، بل أيضا كمناسبة للتوصل إلى توافق آراء واسع على الصعيدين الاجتماعي والسياسي لتنفيذ إصلاحات طموحة من أجل الشروع في عملية إعادة بناء تقوم على الاستدامة والمساواة.

24 - ووضعت اللجنة الاقتصادية أيضا توصيات محددة إضافية لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأعضاء الكاريبية، بما في ذلك خلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية، التي عقدت افتراضيا في أيلول/سبتمبر 2020، والتي قدمت فيها اللجنة الاقتصادية مقترحات مثل منح إعفاء خاص لمنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، حتى تتمكن من

الحصـول على تمويل ميسـر، وتخفيف عبء الدين ومبادرة معززة لتعليق سـداد خدمة الدين[12]؛ وإصـدار حقوق سـحب خاصـة وإعادة توزيعها؛ وإجراء مفاوضـات مع الدائنين الثنائيين، بما في ذلك نادي باريس؛ وإنشاء صـندوق كاريبي لتعزيز القدرة على الصـمود؛ ومشـاركة الصـندوق الأخضـر للمناخ في مبادرة اللجنة الاقتصادية لمبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ.

25 - وقد شـددت اللجنة الاقتصـادية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة للجنة الاقتصـادية على أهمية هذا التعاون فيما بين بلدان المنطقة باعتباره وسـيلة لتنفيذ سـياسـات للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 بالتزامن مع النهوض بتنفيذ خطة عام 2030. وفي الاجتماع العاشـر لرؤسـاء بلدان المنطقة، الذي عقد افتراضـيا في آذار/مارس 2021، شـددت البلدان على ضـرورة توسـيع وتعميق تبادل المعلومات بشـأن تجارب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومناطق العالم الأخرى. وفي هذا الصدد، أقرت اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب مشروع الشبكة المعنية بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعة أهداف التنمية المسـتدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسـسـية والتقنية للحكومات في المنطقة التي تنشـئ أو تسـعى إلى إنشـاء آليات وطنية لتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعة الأهداف. وعقدت اجتماعات لتحليل القدرات الإحصـائية والمؤسـسـية وقدرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب لبلدان المنطقة ولتحديد مواطن القوة والثغرات التي يمكن للبلدان أن تتعاون بشأنها من أجل تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لحكومات المنطقة.

رابعا - تسـليط الضـوء على الدفعة الكبيرة نحو الاسـتدامة للجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تسريع تنفيذ خطة عام 2030

26 - بوسـع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التحرك نحو "دفعة كبيرة نحو الاسـتدامة" من خلال مجموعة من السياسات الاقتصـادية والصـناعية والاجتماعية والبيئية القادرة على دفع عجلة التعافي في ظل المساواة والاستدامة وإعادة إطلاق التنمية في المنطقة. ويلزم إحداث تحول هيكلي تدريجي لكي تتغلب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على القيود التي يفرضـها أسلوبها الإنمائي. ويجب أن تشكل القطاعات التي تعتمد بصورة كثيفة على المعرفة والتي ترتفع فيها معدلات الطلب ونمو العمالة جزءا أكبر من هيكل الإنتاج. ويجب تحقيق ذلك مع الحفاظ على جودة الموارد الطبيعية، والبيئة والخدمات التي تقدمها. وتتطلب هذه التغييرات مجموعة منسقة من السياسات، توجزها اللجنة الاقتصادية بعنوان دفعة كبيرة نحو الاستدامة.

27 - وقد حللت اللجنة الاقتصادية سبعة نظم قطاعية يمكن أن توفر الأساس لدفعة كبيرة نحو الاستدامة في أبعادها الثلاثة: (أ) الطاقة المتجددة غير التقليدية؛ (ب) اسـتخدام وسـائل النقل الكهربائية في المناطق الحضـرية؛ (ج) الرقمنة؛ (د) الصـناعات التحويلية المتخصـصـة في الرعاية الصـحية؛ (هـ) الاقتصـاد البيولوجي؛ (و) الاقتصـاد الدائري؛ (ز) السياحة. ويمكن أن تشكل هذه النظم جوهر السياسات الرامية إلى إحداث دفعة كبيرة نحو الاسـتدامة وهي مجالات توجد فيها فسـحة واسـعة لتوليد فرص عمل ذات نوعية أفضـل، ومواصـلة الابتكار، وإدماج التقدم التكنولوجي، وتنويع الصـادرات، والتكيف مع آثار تغير المناخ

(12) ECLAC, "The case for financing: Caribbean resilience building in the face of the COVID-19 pandemic", February 2021، متاح على https://www.cepal.org/en/publications/46629-case-financing-caribbean-resilience-building-face-covid-19-pandemic.

والتخفيف من حدتها ومواصلة جهود التعاون الإقليمي. والغرض من اختيار هذه القطاعات هو جعلها بمثابة دليل إرشادي يمكن أن يستند إليه كل بلد، وفقا لخصائصه وأولوياته، في تحديد الأنشطة التي يزمع التركيز عليها، وكيفية المزج بينها، والنهج المتبع في تنفيذ السياسات الإنمائية، والطريقة التي تُدرج بها القطاعات الأخرى في منطق التغيير الهيكلي التدريجي وفي الدفعة الكبيرة نحو الاستدامة. ويجب أن يكون التعاون وإيجاد أوجه التآزر بين سياسات الدول، واستراتيجيات الشركات في القطاعين الخاص والعام والمبادرات الاجتماعية والمجتمعية في صميم أي تنمية اقتصادية قادرة على إحداث تغيير هيكلي تدريجي من المرجح أن يضيق الفجوات مع الخارج والفجوات البيئية والاجتماعية.

خامسا - الاستفادة من الشراكات من أجل التنمية المستدامة

ألف - التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

28 - تتيح منصة التعاون الإقليمي الجديدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، فرصة، بوصفها آلية داخلية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، تهدف إلى توفير التوجيه الاستراتيجي بشأن الأولويات المشتركة الإقليمية ودون الإقليمية أو العابرة للحدود وكفالة التنسيق، والتعاون والاستخدام الأفضل لخبرة ودراية وأصول جميع كيانات الأمم المتحدة التي تتعامل مع التنمية على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز الدعم المقدم للدول الأعضاء، والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في عقد العمل هذا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وخلال الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، ومن خلال عرض تقريره عن النتائج على نطاق المنظومة لعام 2020، والمشاورة التي عقدت مع الدول الأعضاء بشأن الائتلافات المواضيعية المحددة للمنطقة (تغير المناخ والقدرة على الصمود، والجريمة والعنف، والنمو المنصف، والحكم والمؤسسات، والتنقل البشري وتمويل التنمية) وعرض قاعدة المعارف الإقليمية بشأن خطة عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال هذا الحدث، كررت منظومة الأمم المتحدة استعدادها للاستمرار في أن تكون في طليعة الدول الأعضاء الداعمة لتعزيز قدرتها على جميع المستويات وتوفير المزيد من الطموح والحلول والإجراءات لتسريع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم نواتج عالية الجودة لمعالجة حالة الطوارئ الاجتماعية الاقتصادية مع تعزيز انتقال إلى نموذج إنمائي تحويلي واستكشاف شراكات جديدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

29 - وعلاوة على ذلك، عملت اللجنة الاقتصادية أيضا بشكل وثيق جدا مع كيانات الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في التصدي للآثار المتعددة الأبعاد لجائحة كوفيد-19. وأصدرت سلسلة من المنشورات المشتركة مع توصيات بشأن السياسات بشأن المجالات القطاعية المتاحة من مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[13].

30 - وأعدت اللجنة الاقتصادية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية تقرير السياسات المشترك المعنون "الصحة والاقتصاد: تقارب لازم للتصدي لكوفيد-19 واستعادة مسار التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية

(13) https://www.cepal.org/en/topics/covid-19.

ومنطقة البحر الكاريبي"[14]، الذي يؤكد على أن مرحلة إعادة فتح الاقتصـــاد يجب أن تكون تدريجية وقائمة على بروتوكولات صحية تتيح السيطرة على الفيروس وانتشاره، بالإضافة إلى حماية العمال، وخاصة العاملين في مجال الصحة.

31 - وفيما يتعلق بالعمالة، أصدرت اللجنة الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية نشرة[15] عن حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنشـــور المشـــترك المعنون "حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. العمل في زمن الجائحة: تحديات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"، الذي درسـتا فيه اتجاهات سـوق العمل في المنطقة، بما في ذلك السـياسـات التي تنفذها البلدان لحماية العمالة الرسـمية وغير الرسـمية، والدخل وقطاع الإنتاج، ولإبراز أهمية التأمين ضـد البطالة[16]. ويتضـمن المنشـور أيضـا توصيات بشأن تحويل الاقتصادات نحو المزيد من الطابع الرسمي ويسلط الضوء على الممارسات الجيدة في المنطقة بشأن تبسيط الإجراءات وتحسين إدارة البيانات وزيادة الرقابة، إلى جانب الحوافز المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأعد الكيانان أيضا الوثيقة المعنونة "يمكن أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى زيادة عمل الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. المذكرة التقنية رقم 1"[17]، التي يناقشـــان فيها العلاقة السلبية القوية بين الحالة الاقتصادية وحدوث عمل الأطفال.

32 - وأعدت اللجنة الاقتصـــادية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المنشـــور المشـــترك عن "التعليم في زمن كوفيد-19"[18]، الذي يهدف إلى تســـليط الضـــوء على الكيفية التي ســـيكون بها للتدابير المتخذة استجابة للأزمة تبعات مختلفة على الأوساط التعليمية في الأجلين القصير والمتوسط. وأصدرا أيضا تقريرا مشـــتركا بعنوان "الحماية الاجتماعية للأســـر التي لديها أطفال ومراهقون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ضـــرورة حتمية للتصـــدي لتأثير كوفيد-19"[19]، يسـلطان فيه الضـــوء على أهمية الحماية

(14) ECLAC, "Health and the economy: a convergence needed to address COVID-19 and retake the path of sustainable development in Latin America and the Caribbean", July 2020، متاح على https://www.cepal.org/en/publications/45841-health-and-economy-convergence-needed-address-covid-19-and-retake-path.

(15) ECLAC and ILO, "Employment Situation in Latin America and the Caribbean. Employment trends in an unprecedented crisis: policy challenges", November 2020، متاح على https://www.cepal.org/en/publications/46309-employment-situation-latin-america-and-caribbean-employment-trends-unprecedented.

(16) ECLAC and ILO, "Employment situation in Latin America and the Caribbean. Work in times of pandemic: the challenges of the coronavirus disease (COVID-19)", May 2020، متاح على https://repositorio.cepal.org/handle/11362/45582.

(17) ECLAC and ILO, "The COVID-19 pandemic could increase child labour in Latin America and the Caribbean. Technical Note N.1", June 2020، متاح على https://repositorio.cepal.org/handle/11362/45684.

(18) ECLAC and UNESCO, "Education in the time of COVID-19", August 2020، متاح على https://www.cepal.org/en/publications/45905-education-time-covid-19.

(19) ECLAC and UNESCO, "Social protection for families with children and adolescents in Latin America and the Caribbean: an imperative to address the impact of COVID-19", December 2020، متاح على https://www.cepal.org/en/publications/46490-social-protection-families-children-and-adolescents-latin-america-and-caribbean.

الاجتماعية للأسر التي لديها أطفال ومراهقون، ويوجهان الانتباه إلى الحاجة إلى مواصلة تعزيز إدراج منظور عالمي يراعي الطفل في نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة.

33 - وأعدت اللجنة الاقتصادية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال أيضا بصورة مشتركة توجيهات وتوصيات بشأن السياسات لمعالجة المسألة المحددة المتمثلة في العنف ضد الأطفال والمراهقين أثناء الجائحة[20].

34 - وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أصدرت اللجنة الاقتصادية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة المنشور المشترك المعنون "الرعاية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال كوفيد-19: نحو نظم شاملة لتعزيز الاستجابة والتعافي"[21]، أكدتا فيه أهمية إنشاء نظم رعاية شاملة للتنمية المستدامة والرفاه في المنطقة كعنصر رئيسي للتعافي الاجتماعي الاقتصادي. وقُدّم أيضا تركيز خاص على حالة العمال المنزليين في المنطقة في المنشور المشترك الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية بعنوان "العمال المنزليون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال أزمة كوفيد-19"[22]. وأعدت المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية وثيقة عن التحديات المحددة التي تواجهها المهاجرات في أمريكا الجنوبية في سياق الجائحة[23]، وأعدت اللجنة الاقتصادية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وثيقة عن "مخاطر جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بممارسة الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة"[24]. وصدرت توصيات مشتركة أخرى بشأن السياسات العامة وبيانات وإحصاءات مستكملة عن حالة استقلال المرأة في المنطقة بدعم من شركاء استراتيجيين وهي مدرجة في مرصد المساواة بين الجنسين في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[25].

35 - ولمعالجة وضع الأشخاص الأبعد خلف الركب، أعدت اللجنة الاقتصادية، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي إطار برنامج التعاون للفترة 2020-2022 التابع للوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، دراسة عن تأثير

(20) ECLAC, UNICEF and the Office of the Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children, "Violence against children and adolescents in the time of COVID-19", December 2020، متاح على https://www.cepal.org/en/publications/46486-violence-against-children-and-adolescents-time-covid-19.

(21) ECLAC and UN-Women, "Care in Latin America and the Caribbean during the COVID 19: towards comprehensive systems to strengthen response and recovery", August 2020، متاح على https://www.cepal.org/en/publications/45917-care-latin-america-and-caribbean-during-covid-19-towards-comprehensive-systems.

(22) ECLAC, ILO and UN-Women, "Domestic workers in Latin America and the Caribbean during the COVID-19 crisis", June 2020، متاح على https://www.cepal.org/en/node/51574.

(23) انظر https://oig.cepal.org/en/node/1641.

(24) ECLAC and UNFPA, "Risks of the COVID-19 pandemic for the exercise of women's sexual and reproductive rights", December 2020، متاح على https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/46508/1/S2000905_en.pdf.

(25) متاح على https://oig.cepal.org/en.

جائحة كوفيد-19 على الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية[26]، عرضت فيها استجابات الدول واستجابات الشعوب الأصلية نفسها للأزمة، وكذلك سلسلة من التوصيات لإدراج هؤلاء السكان في إدارة الجائحة والتصدي لها، مع وضع حقوقهم الجماعية في الصدارة. وتناولت أيضا اللجنة الاقتصادية وصندوق الأمم المتحدة للسكان حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في المنطقة[27] والتحديات التي يواجهونها، والتي تعكس أوجه عدم المساواة الهيكلية والتمييز العنصري التي لا تزال قائمة في المنطقة.

36 - وتشاركت اللجنة الاقتصادية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في إعداد تقرير بعنوان "منع أزمة كوفيد-19 من التحول إلى أزمة غذاء: تدابير عاجلة لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، وسلسلة نشرات عن تحليل آثار كوفيد-19 على النظم الغذائية والاستجابة لها، تقدم توصيات بشأن السياسات العامة لدعم الطلب وإدارة تجارة الأغذية أثناء حالات الطوارئ.

37 - وأنشأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واللجنة الاقتصادية مرصدا إقليميا لأسعار الأدوية أوصت به منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بعلاج كوفيد-19. ويقدم المرصد معلومات فورية للقطاع العام والمجتمع المدني في المنطقة، مما يسمح بمقارنة الأسعار الدولية من المصادر الرسمية في 21 دولة، بهدف تحديد مجموعة من أسعار السوق المنصفة من أجل الحد من خطر الفساد والغش.

38 - وقدمت اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدعم لشبكة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالبصمة البيئية للبن، التي قدمت المساعدة التقنية وبناء القدرات بشأن نُهج دورة الحياة لتحسين كفاءة استخدام الموارد في إنتاج البن في 12 بلدا. وتيسر شراكتها المستمرة مع الاتحاد الأوروبي النظر في المدخلات الواردة من قطاع البن في أنظمة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتصدير.

39 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تشاركت اللجنة الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنظيم منتدى افتراضي إقليمي للتصدي للتحديات والفرص في مجال الدفاع عن الحقوق والبيئة في أمريكا الجنوبية. وساهم المنتدى في وضع الأولويات الإقليمية للمدافعين عن البيئة على الصعيد العالمي وفي زيادة نشر استنتاجات المنتدى من خلال مختلف منصات الأمم المتحدة، بما في ذلك الاجتماع الثاني للبلدان الموقعة لاتفاق إسكازو، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية في كانون الأول/ديسمبر 2020.

40 - وفي نهاية عام 2020، وبناء على طلبات تلقاها رئيسا غواتيمالا وهندوراس، أجريت منهجية تقييم الأضرار والخسائر للجنة لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للإعصارين إيتا وأيوتا في كلا البلدين، للاستجابة للحاجة إلى تقدير التكاليف المالية للكارثة، بغية تحديد مقدار التمويل الخاص بقطاعات معينة اللازم لجهود التعافي وإعادة الإعمار. وتشاركت اللجنة الاقتصادية ومكتبا المنسقين المقيمين وفريقا الأمم المتحدة القطريان لهذين البلدين، بالإضافة إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي في إجراء تقييمات لهذه الأضرار والخسائر. ونظمت اللجنة الاقتصادية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومكتب الأمم المتحدة للحد من

(26) متاح على https://www.cepal.org/es/publicaciones/46543-impacto-covid-19-pueblos-indigenas-america-latina-abya-yala-la-invisibilizacion.

(27) انظر https://www.cepal.org/es/publicaciones/46191-afrodescendientes-la-matriz-la-desigualdad-social-america-latina-retos-la.

مخاطر الكوارث دورات تدريبية مشتركة لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين في المنطقة بشأن منهجية تقييم الأضرار والخسائر في عام 2020، وأعدت اللجنة الاقتصادية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أيضا منشورا مشتركا بعنوان "جائحة كوفيد-19: فرصة لاتباع نهج عام إزاء مخاطر الكوارث لمنطقة البحر الكاريبي"[28].

باء - التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى

41 - نشرت اللجان الإقليمية الخمس وثيقة بعنوان "كوفيد-19: نحو تعاف شامل للجميع وقادر على الصمود ومراع للبيئة - إعادة البناء على نحو أفضل من خلال التعاون الإقليمي"، مع سبع رسائل رئيسية من أجل تعاف فعال من جائحة كوفيد-19[29]. وفي الوثيقة، تسلط اللجان الضوء على دور تعددية الأطراف والعمل الإقليمي في إرساء الأساس للتعاون الطويل الأجل بشأن القضايا التي من المرجح أن تزداد حدة بعد انحسار الجائحة.

42 - وخلال عامي 2020 و 2021، واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العمل بالاشتراك مع اللجان الإقليمية الأخرى بشأن تنفيذ مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية. وما فتئت اللجنة الاقتصادية تشارك في جميع مشاريع حساب التنمية الخمسة القصيرة الأجل التي استهلت في عام 2020 لدعم الدول الأعضاء في التصدي للتأثير الاجتماعي الاقتصادي لجائحة كوفيد-19، حيث تقدم منظور منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي سياق حساب التنمية أيضا، تقوم اللجنة الاقتصادية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بتنسيق مشروع أقاليمي بعنوان "التعاون بين الأقاليم لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة"، ينفذ بالاشتراك مع جميع اللجان الإقليمية وموئل الأمم المتحدة. وبدأ تنفيذ المشروع في عام 2020، مع تفشي كوفيد-19، واتخذت جميع الكيانات المنفذة إجراءات منسقة لضمان اتباع نهج جديد إزاء الأنشطة وتنفيذ النواتج. واستحصل على الالتزام السياسي والمؤسسي لمعظم البلدان والمدن المستهدفة لضمان تطوير المشروع وتنفيذه. ويحرز تقدم كبير في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في وضع منهجيات إقليمية من أجل: (أ) تحديد الثغرات؛ و (ب) دعم راسمي السياسات في وضع سياسات متماسكة متكاملة رأسيا وأفقيا.

43 - وخلال عام 2020، جرى أيضا الاضطلاع بعمل مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، لتجميع جداول المدخلات والمخرجات العالمية. وتهدف هذه الأداة الجديدة إلى تعميق المعرفة بشبكات الإنتاج الأقاليمية، وتعزيز تطوير سلاسل القيمة والمساهمة في صياغة سياسات لزيادة التكامل بين المنطقتين.

(28) ECLAC and United Nations Office for Disaster Risk Reduction, "COVID-19 pandemic: an opportunity for a systemic approach to disaster risk for the Caribbean", March 2021، متاح على https://www.cepal.org/en/publications/46732-coronavirus-disease-covid-19-pandemic-opportunity-systemic-approach-disaster-risk.

(29) متاح على http://www.regionalcommissions.org/COVID-19BuildingBackBetterThroughRegionalCooperationFINAL.pdf.

جيم - الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

44 - نفذت سلسلة من المبادرات الرئيسية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من أجل التصدي بصورة مشتركة للجائحة مع إبقاء خطة التنمية المستدامة لعام 2030 قيد الاهتمام. وقدمت اللجنة الاقتصادية إلى جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دراسة عن التأثير الاقتصادي لكوفيد-19[30]، إلى جانب توصيات ومقترحات لمواجهة الجائحة.

45 - وفيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين، أبرز التقرير المعنون "التوقعات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لعام 2020: التحول الرقمي من أجل إعادة البناء على نحو أفضل"[31]، الذي تشارك في وضعه مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومصرف التنمية لأمريكا اللاتينية والمفوضية الأوروبية، المعلومات المتعلقة بالتحول الرقمي لمساعدة بلدان المنطقة على الخروج من الأزمة عن طريق تحفيز الابتكار في مجال الأعمال التجارية ونماذج الاستهلاك الجديدة.

46 - وفيما يتعلق بالصحة، ودعما لقرار الجمعية العامة 130/75، المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية: تعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود من خلال توفير رعاية صحية ميسورة التكلفة للجميع"، أنشأت فرقة العمل المعنية بالأمراض غير السارية للبلدان الأمريكية، بقيادة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الدول الأمريكية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية شراكة لتحفيز التعاون المتعدد القطاعات بشأن الأمراض غير السارية في عصر كوفيد-19 وأصدرت بيانا مشتركا دعت فيه إلى تعزيز السياسات والتدخلات التي تدعم مراعاة اعتبارات الصحة في جميع السياسات للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها على مدى حياة الناس - مع تحقيق الإنصاف - ومع تعزيز دور الصحة بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر رأس المال البشري.

47 - وفيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، وضع برنامج الأغذية العالمي واللجنة الاقتصادية ومعهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنما اللمسات الأخيرة على دراسات عن تكلفة العبء المزدوج لسوء التغذية من حيث التأثير الاجتماعي والاقتصادي في مختلف بلدان المنطقة. وأبرزت الدراسات ارتفاع تكلفة سوء التغذية وأثره على الإنتاجية والصحة والتعليم وقدمت أسبابا موجبة للحكومات للاستثمار في الوقاية من سوء التغذية والتصدي له.

48 - وفيما يتعلق بالبعد البيئي لخطة عام 2030، بدأت اللجنة الاقتصادية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في أيار/مايو 2020 التي تنص على إطار لتعزيز التعاون والتفاهم

(30) ECLAC, "Report on the economic impact of coronavirus disease (COVID-19) on Latin America and the Caribbean", May 2020، متاح على https://www.cepal.org/en/publications/45603-report-economic-impact-coronavirus-disease-covid-19-latin-america-and-caribbean.

(31) Development Centre of the Organization for Economic Co-operation and Development, Development Bank of Latin America, ECLAC and the European Commission, "Latin American Economic Outlook (LEO) 2020: Digital Transformation for Building Back Better", September 2020، متاح على https://www.cepal.org/en/publications/46030-latin-american-economic-outlook-2020-digital-transformation-building-back-better.

بغرض مساعدة الدول الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك من خلال اتفاق إسكاسو. وبموجب هذا الإطار، سيجري تعزيز إنتاج المعلومات البيئية وجمعها وتنظيمها بشكل منهجي في شرق البحر الكاريبي عن طريق إنشاء نظام إقليمي للمعلومات البيئية. وفي تموز/يوليه 2020، شاركت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء السابع المعني بالاستدامة البيئية للمنظمة ودعت إلى إحداث تغيير هيكلي تحويلي في نموذج إنمائي يدعو إلى المساواة، دون ترك أحد خلف الركب. وإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة الاقتصادية، بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبرنامج الإنمائي، حلقة العمل الإقليمية للمنصة الإقليمية لأمريكا اللاتينية لعام 2020 بشأن استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات، التي أتاحت فرصة لإحراز تقدم في المناقشة الإقليمية بشأن وضع استراتيجيات طويلة الأجل نحو الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر وتحقيق التعافي الأخضر، وطموح المساهمات المحددة وطنيا والقدرة على الحركة والنقل المتسمة بالمرونة وانخفاض الانبعاثات. ومن النتائج الرئيسية لذلك التعاون أداة المساهمات المحددة وطنيا التي وضعت لرصد واستكمال المعلومات عن حالة المساهمات المحددة وطنيا في المنطقة. وستدير هذه الأداة المنصةُ الإقليمية وهي تُمدّ بالمعلومات الواردة من اللجنة الاقتصادية والبرنامج الإنمائي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

49 - وانضمت اللجنة الاقتصادية إلى الجماعة الكاريبية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، ولجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك وغيرها من كيانات الأمم المتحدة بتوقيع مذكرة تفاهم في شباط/فبراير 2021. وأصبحت اللجنة أيضا عضوا في لجنة التنسيق المؤقتة للإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة واستخدامها وحمايتها في النظم البيئية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي، التي تستهدف دعم نهج مؤسسي متعدد المستويات إزاء إدارة النظم الإيكولوجية في السواحل والمحيطات في عموم منطقة البحر الكاريبي.

50 - وفيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات، تنفذ اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات وأمانة الجماعة الكاريبية، مشروعا مدته ثلاث سنوات (2020-2023) لتعزيز القدرات دون الإقليمية، وإنتاج واستخدام مؤشرات تغير المناخ والكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية الكاريبية لتحسين اتساق السياسات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، واتفاق باريس وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

51 - وفيما يتعلق بالتعاون والشراكات فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تشاركت اللجنة الاقتصادية والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية في إعداد دراسة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أوروغواي وباراغواي، وعقدت اجتماعا لفريق خبراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لمواصلة استكشاف إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للنهوض بخطة عام 2030 بالتزامن مع التعافي من الجائحة. وشكلت أيضا مشاركة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية في الاجتماع العادي السادس والخمسين لمجلس السوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية في تموز/يوليه 2020 فرصة للدعوة إلى تعميق التكامل الإقليمي من أجل الخروج من الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتحرك نحو تجارة أكثر استدامة ومرونة.

52 - وفي إطار استراتيجية "منطقة البحر الكاريبي أولا" التي وضعتها اللجنة الاقتصادية ومن أجل معالجة مواطن الضعف المحددة التي يواجهها الأعضاء المنتسبون للجنة الإقليمية، انضمت أمانة الجماعة

الكاريبية ومنظمة دول شـــرق البحر الكاريبي ورابطة دول البحر الكاريبي، خلال الاجتماع الرابع للمنتدى الإقليمي المعني بتطبيق التنمية المستدامة، إلى دعوة اللجنة الاقتصادية لمناقشة حالة أولئك الأعضاء في أول اجتماع رفيع المستوى بشأن التحديات التي يواجهها الأعضاء الـــ 14 المنتسبون للجنة الاقتصادية في تنفيذ خطة عام 2030 بالتزامن مع التعافي من الجائحة[32]، حيث جرى التأكيد على أن الجائحة تتيح فرصة لإعادة تحديد المعايير الراسخة وإعادة مواءمة الأولويات بالتزامن مع دفع التحول الضروري نحو إطار إنمائي أكثر مرونة وديناميكية.

(32) ECLAC, “ECLAC’s Associate Member Countries Call for Cooperation and Support towards a Resilient COVID-19 Recovery and Readvancing the 2030 Agenda”, press release, 15 March 2021، متاح على https://www.cepal.org/en/pressreleases/eclacs-associate-member-countries-call-cooperation-and-support-towards-resilient-covid.